بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

يونيو ٢٠٢٦

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية

- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي

- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي

- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة

- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة

- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ٩

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١٠
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٠
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١١
- الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة ---------- ١١

مؤشرات السكان والعمل

- تعداد السكان ---------- ١٢
- معدل البطالة ---------- ١٢

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

أعلن وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن نمو اقتصاد مصر بأكثر من ٥,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مدعوماً بتحسن أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، واستمرار تعافي النشاط الاقتصادي، وتستهدف الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو سنوي يقترب من ٥٪ خلال العام المالي الجاري، الذي بدأ في الأول من يوليو٢٠٢٥ وينتهي في ٣٠ يونيو٢٠٢٦، مُقارنةً بنمو بلغ ٤,٤٪ في العام المالي السابق.

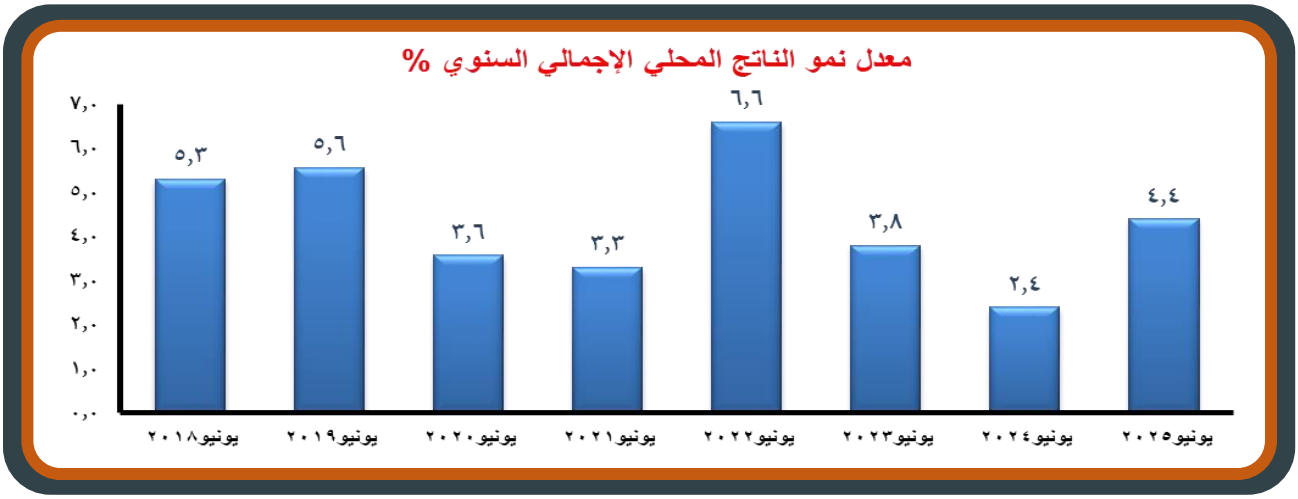

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الثالث من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، حيث سجل ٥٪ مقارنة بمعدل ٤,٨٪ خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وأفاد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية المصري، إن هذا النمو المحقق يُعد أعلى من المتوقع لنمو هذا الربع بسبب الأزمة الراهنة، حيث كان من المتوقع أن ينخفض إلى ٤,٦٪ نتيجة لما تشهده المنطقة من توترات جيوسياسية أثرت على سلاسل الإمداد وأسهمت في ارتفاع أسعار النفط.

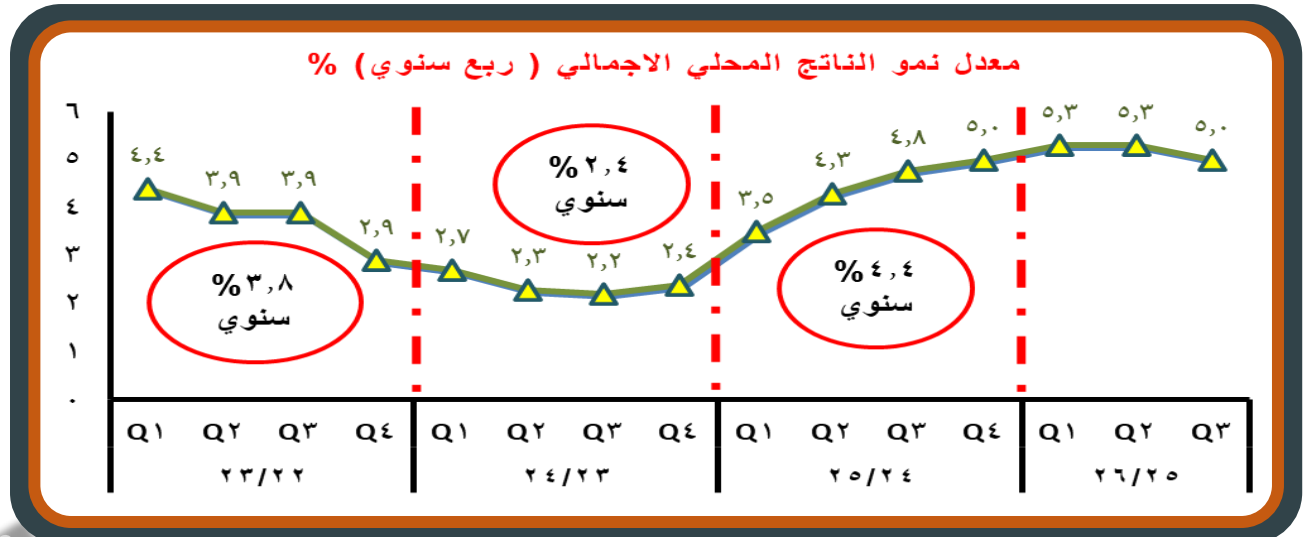

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن أن معدل التضخم السنوي في المدن المصرية تباطأ إلى ١٤,٦٪ في مايو ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٩٪ في أبريل ٢٠٢٦، وكان استطلاع سابق أجرته وكالة "رويترز" قد توقع أن معدل التضخم السنوي في مصر سينخفض على الأرجح إلى ١٤,٥٪ في مايو ٢٠٢٦، وذلك بسبب تأثيرات قاعدة الأساس المواتية، لكن المحللين يحذرون من أن هذا التراجع سيكون قصير الأمد، وسط توقعات بأن تؤدي الزيادات في أسعار الكهرباء والضغوط التضخمية الأخرى إلى ارتفاع أسعار المستهلكين في الأشهر المقبلة.

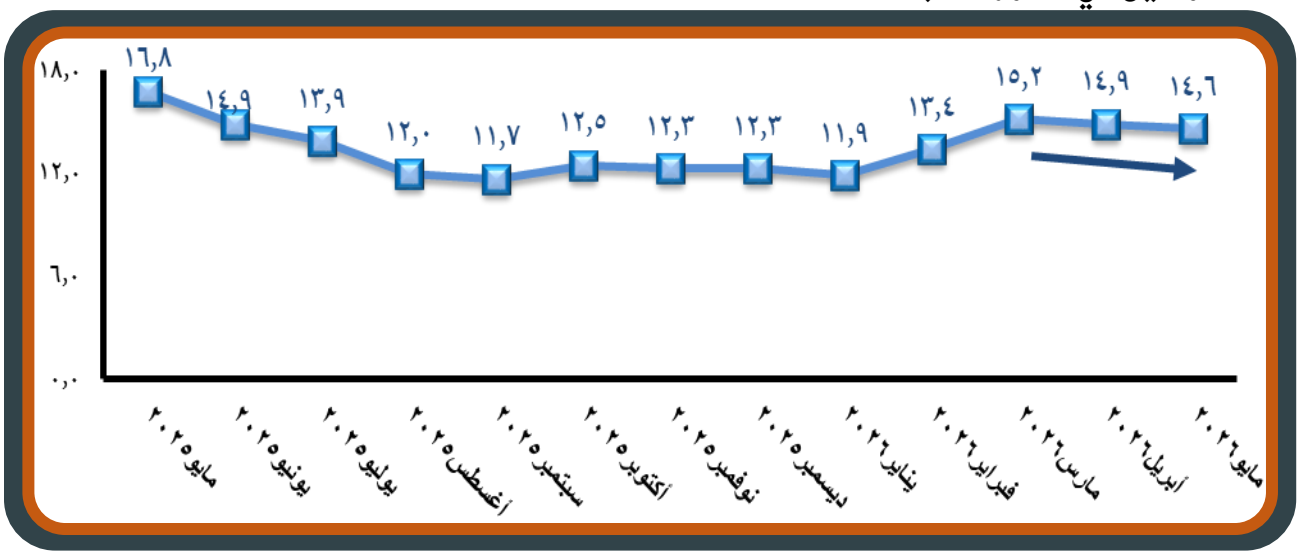

معدل التضخم الاساسي

أعلن البنك المركزي المصري، أن الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين استقر دون تغيير عند مستوي ١٣,٨٪ على أساس سنوي خلال مايو ٢٠٢٦ مقارنة بأبريل السابق عليه.

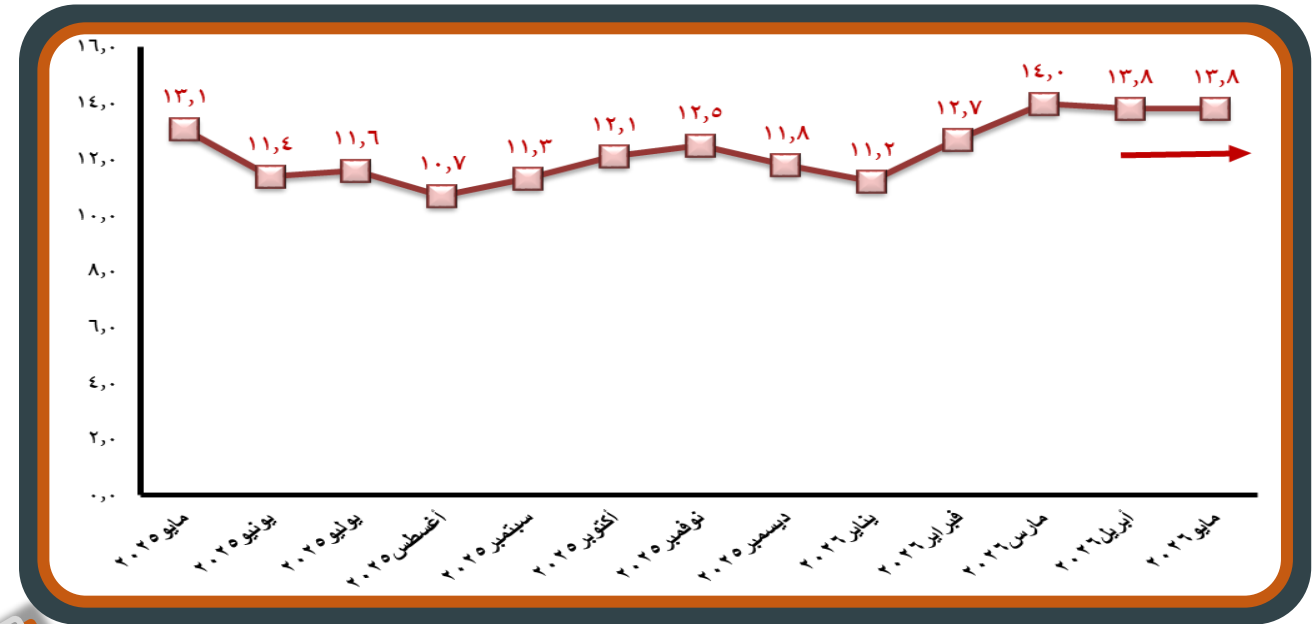

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر أبريل ٢٠٢٦ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق.

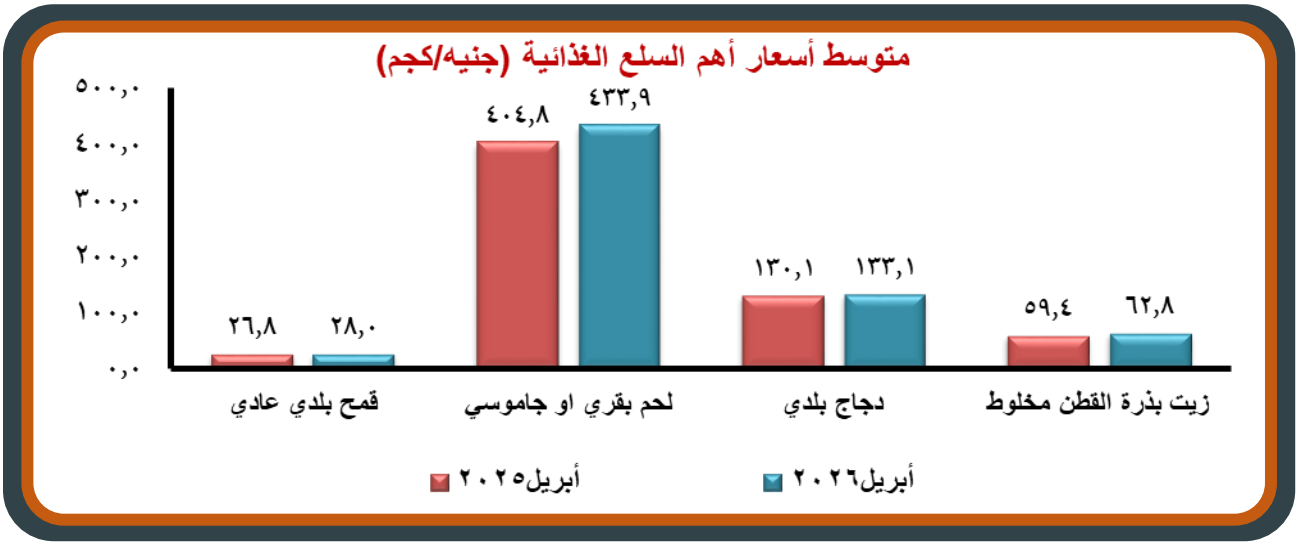

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة ٨٧,٥ ٪ لتبلغ ٥,١ مليار دولار خلال شهر فبراير٢٠٢٦ مقابل ٢,٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بتراجع قيمة الصادرات بنسبة ١١,٦٪ خلال فبراير ٢٠٢٦، لتسجل نحو ٤,٢ مليار دولار، مقارنة بنحو ٤,٧ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٥. وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٢٤,٧٪ لتصل إلى نحو ٩,٣ مليار دولار خلال فبراير ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٧,٤ مليار دولار خلال الشهر نفسه من العام السابق.

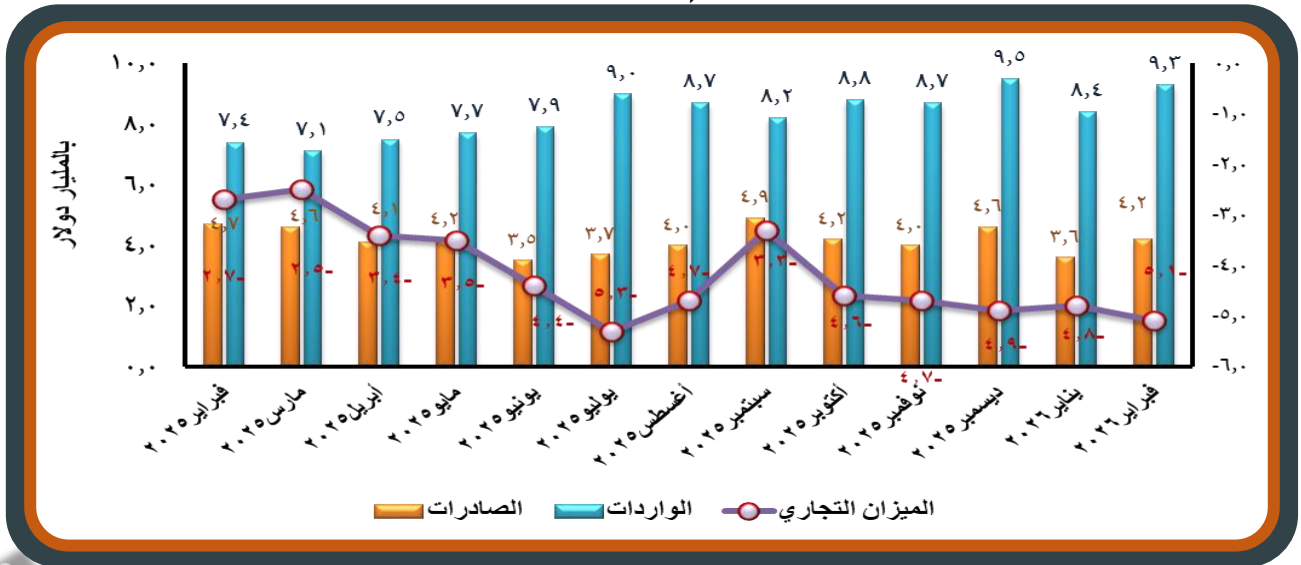

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، عن تقلص عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر ليبلغ ٩,٥ مليار دولار خلال النصف الأول (يوليو – ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، مقابل ١٠,٩ مليار دولار خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٤) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، وقد تحقق هذا التحسن مدفوعاً بالزيادة الملحوظة في صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٢٨,٤٪ لتبلغ نحو ٢٢ مليار دولار، نتيجة زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وكذا ارتفاع الفائض في الميزان الخدمي بمعدل ٢٠,٦٪ ليصل الي نحو ٨,٩ مليار دولار، لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وايرادات رسوم المرور بقناة السويس.

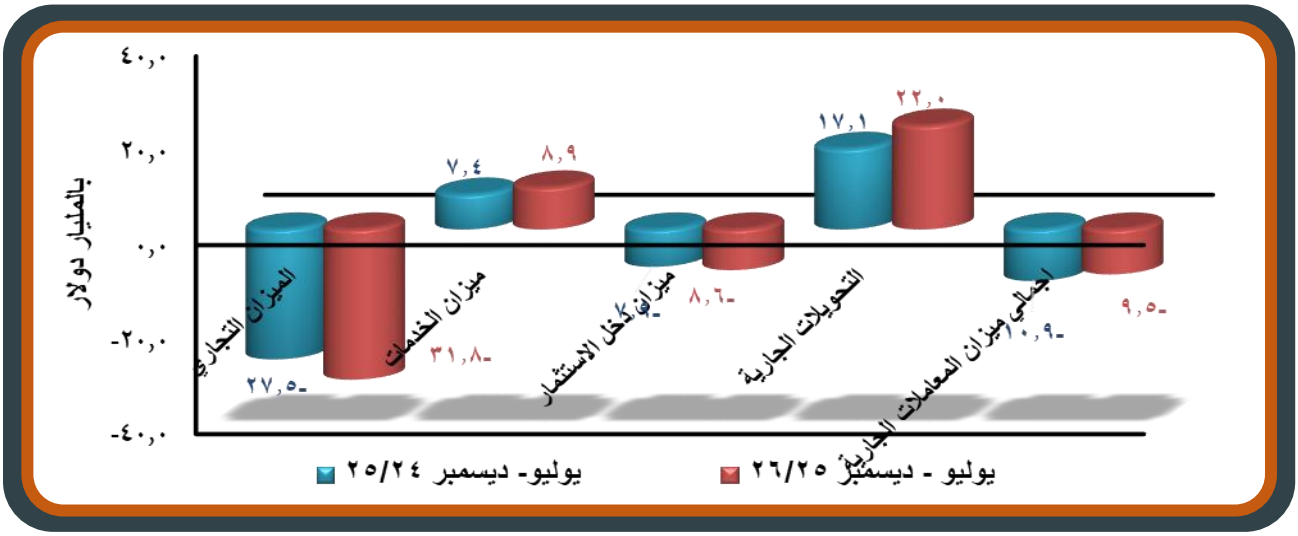

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ٢,٥ مليار دولار لتبلغ نحو ١٨,٣ مليار دولار مقابل ١٥,٧ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الذهب، والأجهزة الكهربائية المنزلية والفواكه الطازجة أو المجففة، والملابس الجاهزة، والخضر الطازجة والمبردة أو المطبوخة.

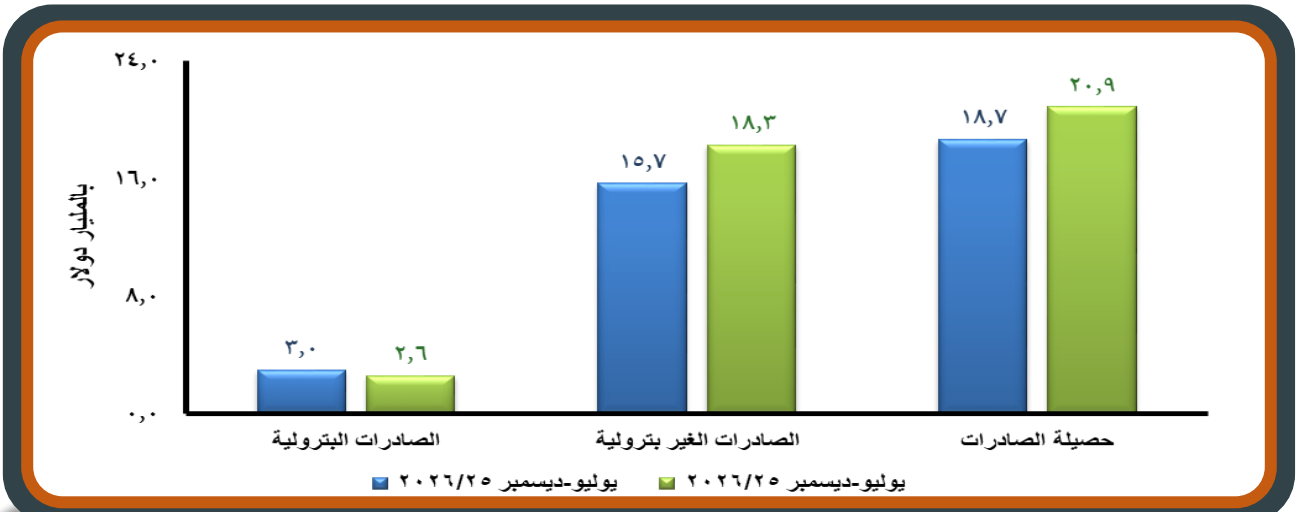

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفاع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ١٩٪ لتسجل نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل نحو ١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لارتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ١٦,١ ٪ لتبلغ ٢٨٤ مليون طن وعدد السفن العابرة بمعدل ٥,٨٪ لتسجل نحو ٦,٧ ألف سفينة.

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٧,٣ ٪ لتسجل نحو ١٠,٢ مليار دولار مقابل نحو ٨,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٣ مليار دولار مقابل نحو ٦,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

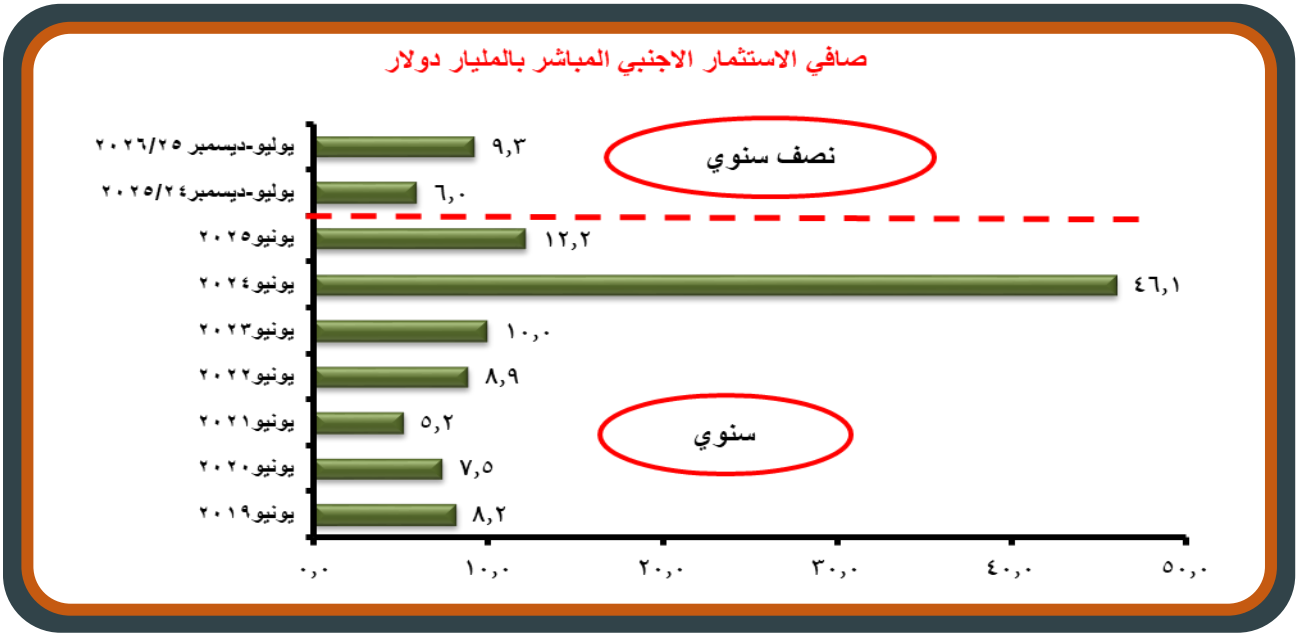

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول (يوليو-ديسمبر٢٠٢٥) من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦، ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٩,٦٪ لتسجل نحو ٢٢,١ مليار دولار مقابل نحو ١٧,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

أظهر التقرير الشهري الصادر لوزارة المالية، أن العجز الكلي للموازنة العامة للدولة خلال أول ٩ أشهر من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦ بلغ نحو ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت الإيرادات العامة نموًا ملحوظًا خلال الفترة ذاتها، فارتفعت بنسبة ٣٥٪ في مؤشر إيجابي على تحسن الأداء المالي. وقد حقق الفائض الأولي نحو ٧٤٩ مليار جنيه، بما يمثل ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعكس استمرار تحقيق مؤشرات مالية إيجابية.

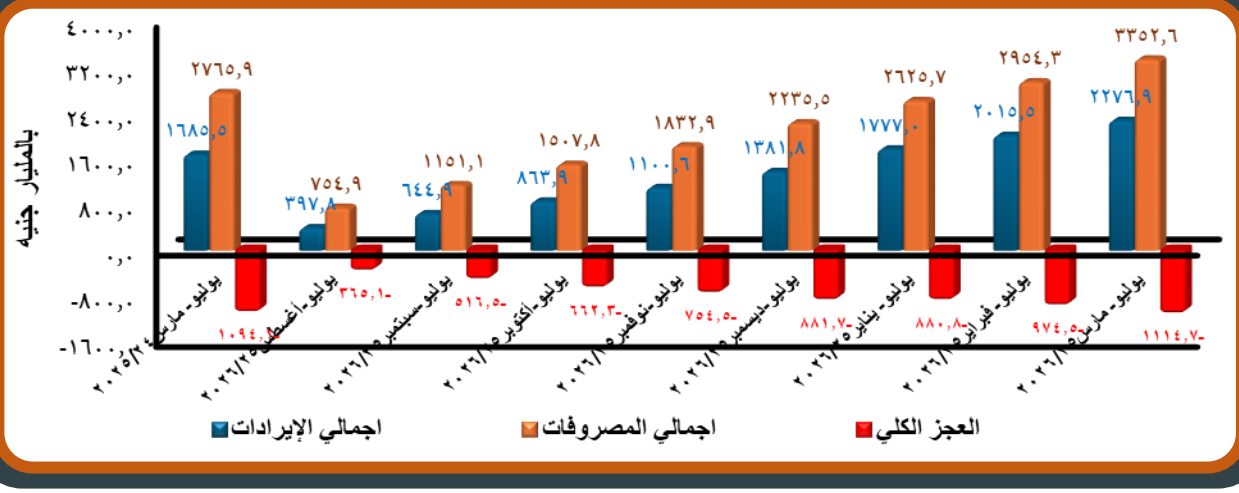

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة خلال أول تسعة أشهر من العام المالي ٢٥-٢٠٢٦ (يوليو٢٠٢٥: مارس٢٠٢٦) وبلغت نحو ١٨٥٤,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤٤١ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، وجاء نمو الحصيلة بدعم زيادة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل مدفوعا بتحسن العلاقة مع مجتمع الاعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية.

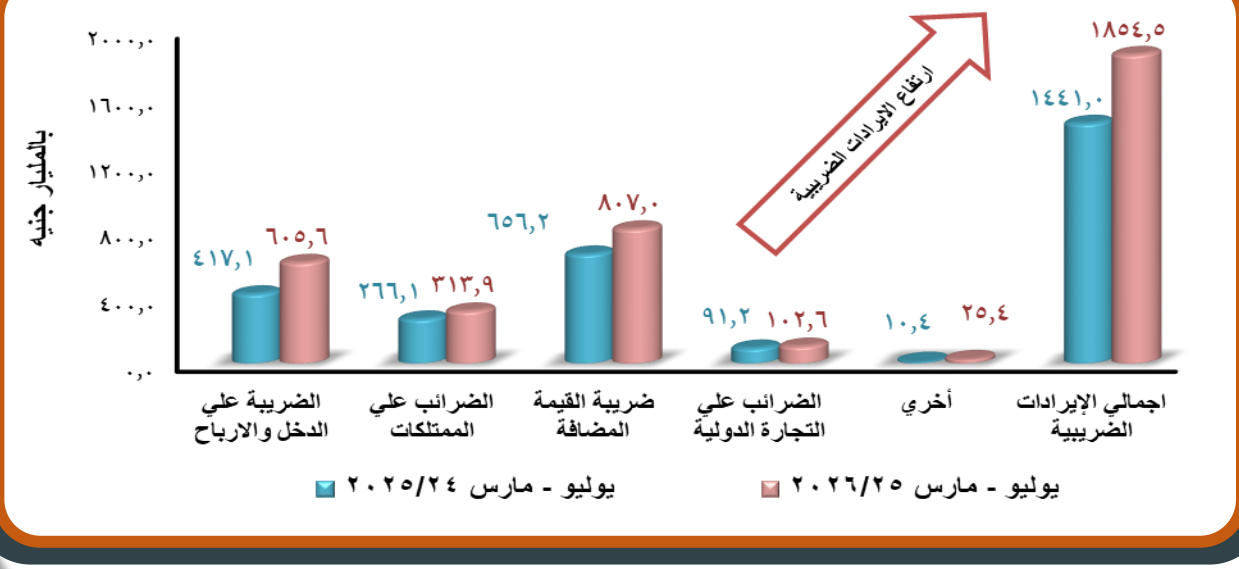

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

كشفت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن ارتفاع إجمالي الدين المحلي المصري بنسبة ٣,٥٪ خلال الربع الثاني (أبريل –يونيو٢٠٢٥) ليصل إلى ١١,٠٥٧ تريليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,٦٨٥ تريليون جنيه خلال الربع الأول (يناير–مارس ٢٠٢٥)، كما ارتفع الدين العام "المحلي والأجنبي" لمصر ١,٨٪ خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس ربع سنوي إلى نحو ١٤,٩٤٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ١٤,٦٨٦ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢٥. وبحسب بيانات الوزارة فإن الدين المحلي لمصر استحوذ على نحو ٧٤٪ من إجمالي الدين العام، وكان الدين العام لمصر تراجع من ٨٩,٤٪ في العام المالي ٢٣–٢٠٢٤ إلى ٨٥,٦٪ في العام المالي المنتهي في يونيو ٢٠٢٥، وفق بيان سابق لوزارة المالية.

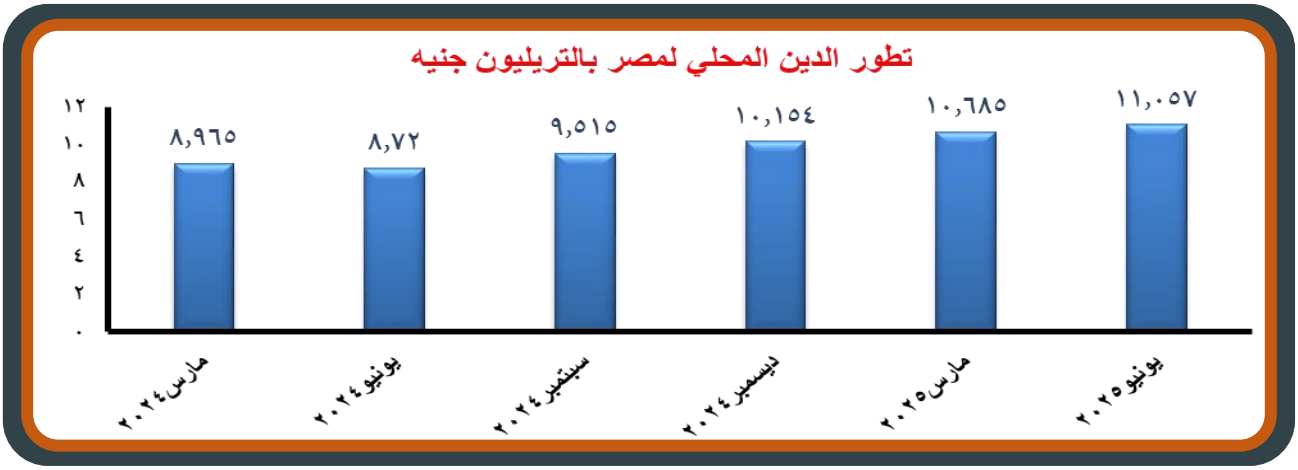

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، بلغ إجمالي الدين الخارجي لمصر نحو ١٦٣,٩١١ مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦ /٢٥، مقارنة بنحو ١٦٣,٧١٣ مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام نفسه، ومقابل ١٦١,٢٣ مليار دولار بنهاية يونيو٢٠٢٥.

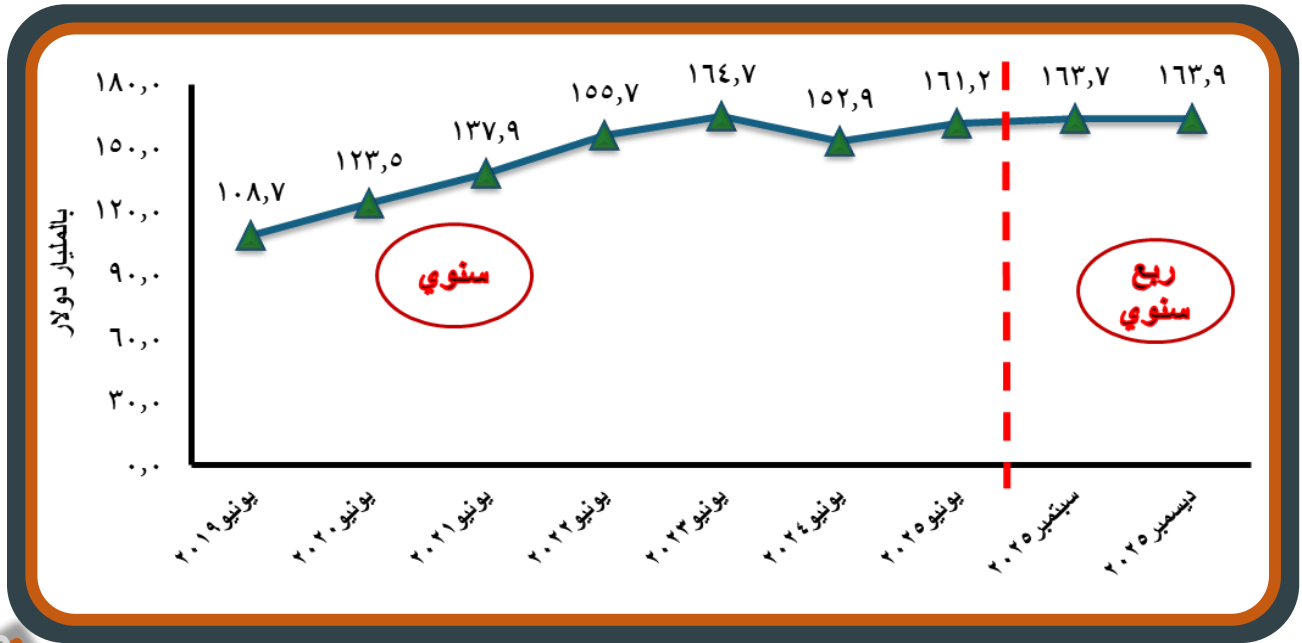

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لمصر إلى ٥٣,١٣٤ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٦، مقابل ٥٣,٠٠٩ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠٢٦، بزيادة قدرها ١٢٥ مليون جنيه. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً بتحسن مصادر إيرادات البلاد من العملة الأجنبية حيث تشهد الصادرات ارتفاعاً متصاعداً، بجانب ارتفاع تدفقات الدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

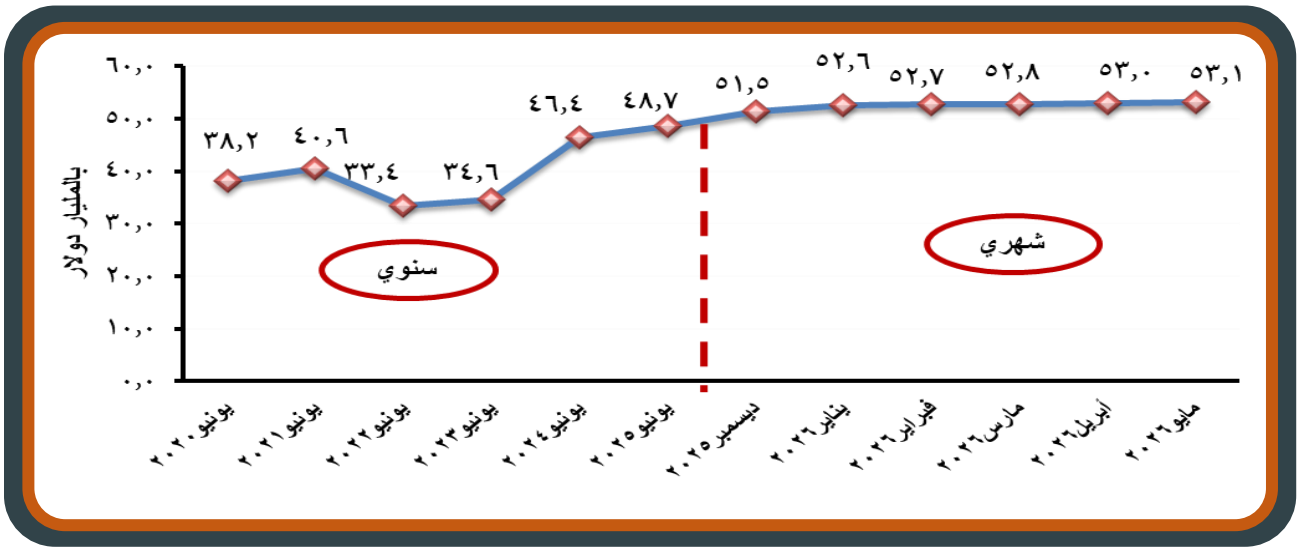

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢١ مايو ٢٠٢٦ الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وعليه، تقرر تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠٠٪ و٢٠,٠٠٪ و١٩,٥٠٪، على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ١٩,٥٠٪. ويأتي هذا القرار متسقا مع رؤية اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته، وذلك في ظل بيئة خارجية تتسم بعدم اليقين.

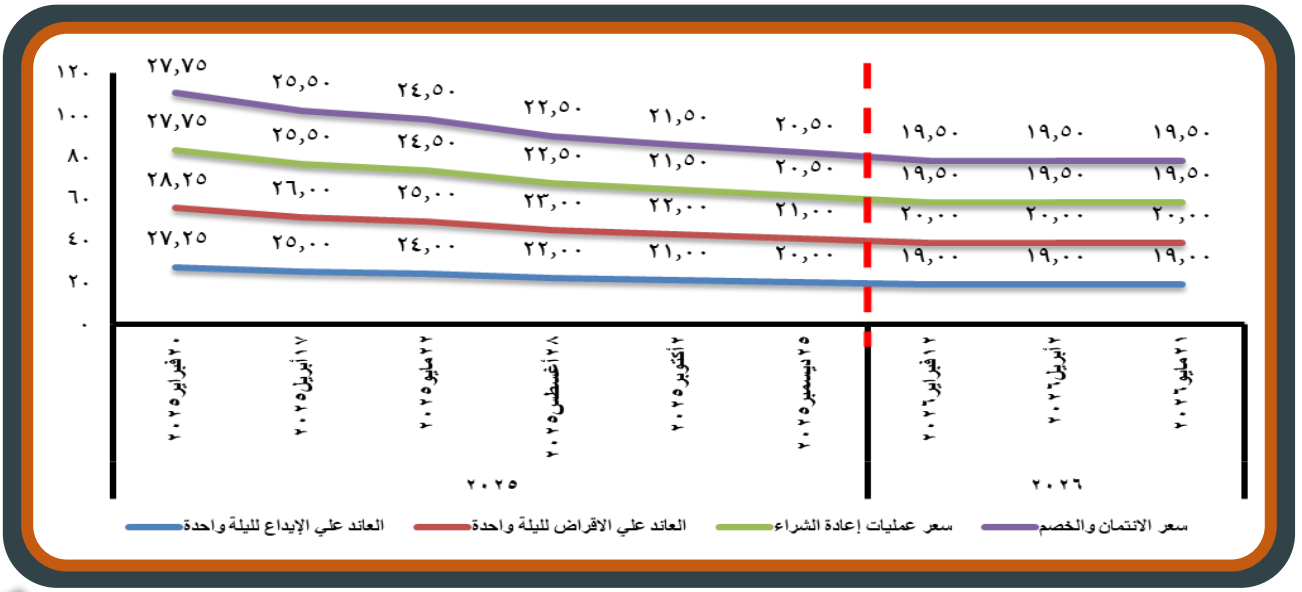

مؤشرات البورصة المصرية

وفقًا للتقرير الشهري للبورصة المصرية، شهدت البورصة المصرية خلال شهر أبريل ٢٠٢٦ أداءً تاريخياً وقياسياً، حيث سجل رأس المال السوقي رقماً غير مسبوق بلغ ٣,٥٣ تريليون جنيه، واقترب المؤشر الرئيسي (EGX٣٠) من مستوياته التاريخية ليلامس حاجز الـ ٥٢,٨ ألف نقطة قبل أن يشهد بعض عمليات جني الأرباح، أنهت البورصة المصرية، تعاملات آخر جلسات شهر أبريل، بتراجع للمؤشرات باستثناء مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة، بضغوط مبيعات المتعاملين العرب والأجانب فيما مالت تعاملات المصريين للشراء، وخسر رأس المال السوقي ٤ مليارات جنيه ليغلق عند مستوى ٣,٦٦٨ تريليون جنيه.

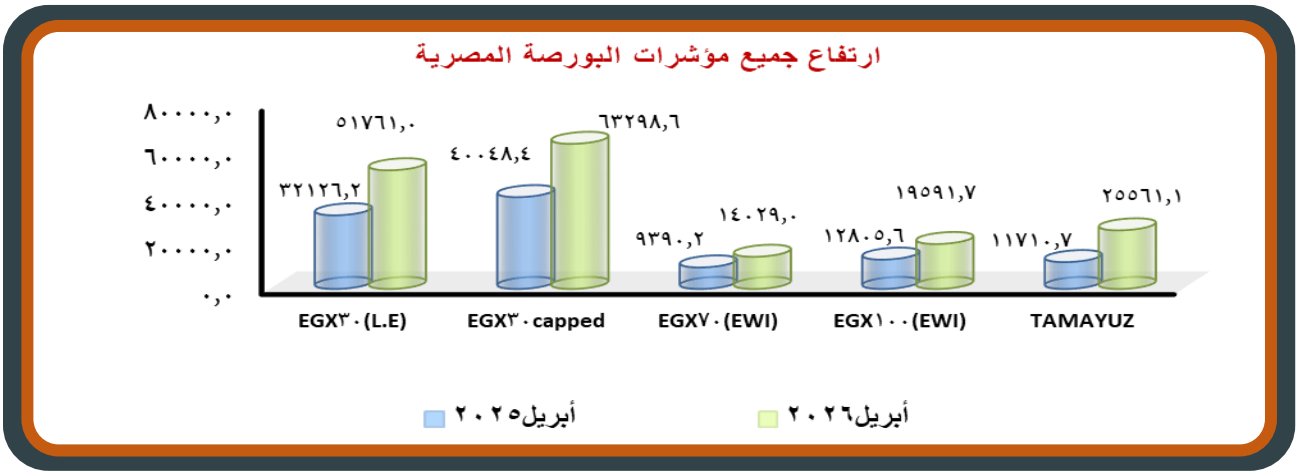

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ١٨٤,٤ مليار جنيه خلال شهر أبريل ٢٠٢٦ مقابل ٦٣,٠ مليار جنيه خلال أبريل٢٠٢٥، بزيادة بلغت نحو ١٢١,٤ مليار جنيه، بينما كانت قيمة الأوراق المالية في مارس٢٠٢٦ قد بلغت ١٣١,٨مليار جنيه.

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالداخل، أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم السبت ٩ مايو ٢٠٢٦ لنحو ١٠٩ ملايين نسمة بالداخل، مع تسجيل متوسط مولود جديد كل ١٥,٩ ثانية تقريباً. تحتل مصر المرتبة١٣ عالمياً من حيث عدد السكان، حيث تمثل حوالي ١,٤٥٪ من إجمالي سكان العالم.

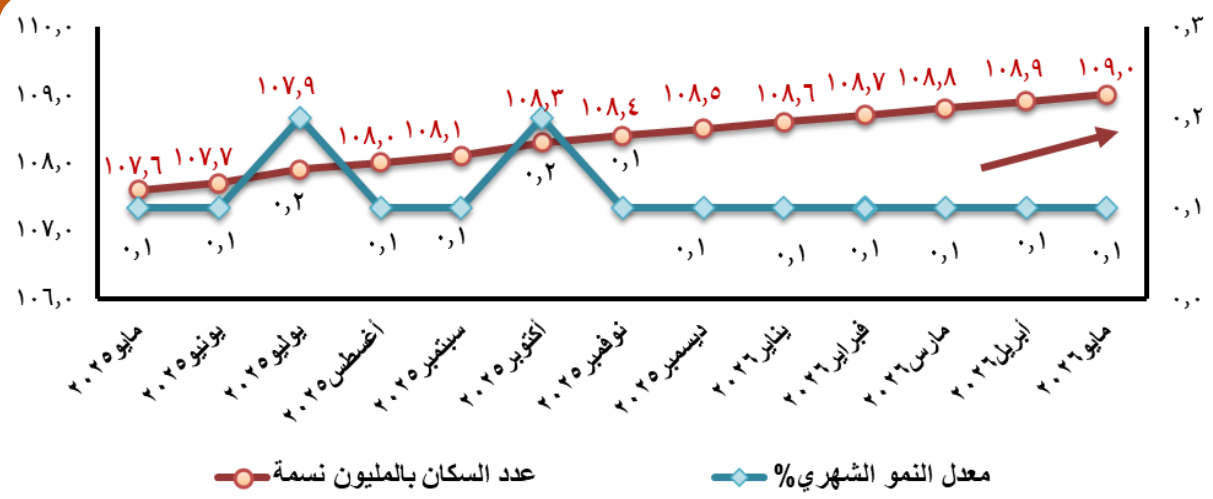

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة في مصر ليصل إلى ٦,٠٪ من إجمالي قوة العمل بانخفاض ٠,٢٪ عن الربع السابق، ما يشير إلى نشاط مستمر في سوق العمل، مع مساهمة القطاع الخاص بشكل بارز في توفير الوظائف. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أعداد المشتغلين بمقدار ٦١٠ آلاف مشتغل خلال الربع الحالي مقارنةً بالربع السابق، وانخفاض عدد المتعطلين بمقدار ٢٦ ألف متعطل، مما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بمقدار ٥٨٣ ألف فرد.

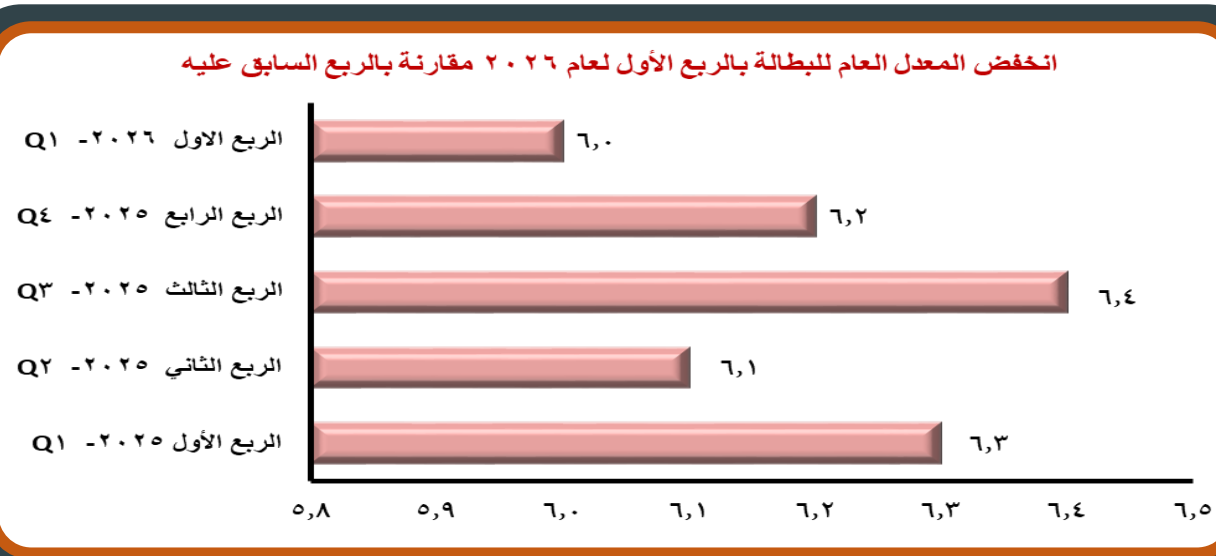

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.